

الكليات الجامعية وقضايا البحث العلمي



أ.د. مجدي محمد أبوزيد*

لقد أغفلت الكليات لسنوات عديدة قضايا البحث العلمي، وارتباطاتها بمشاكل المجتمع، وأصبح دورها مقصوراً على تخريج الدارسين من حملة البكالوريوس والحاصلين على الماجستير والدكتوراه، وبالطبع تراكمت شهادات ودرجات علمية غير تطبيقية تفتقر إلى وجود القدرة على الإبداع والخوض في مشكلات المجتمع.

ان اغلب الكليات بوضعها الحالي لم تستطع أن تؤدي مهمة رئيسية وهي خلق التفكير العلمي لخريجها حيث توجد فجوة واسعة بين الكليات والمجتمع المحيط بها، ولم يحدث التحام بينهما، حيث توجد فجوة واسعة بين نتائج الأبحاث العلمية واجتياح المجتمع لها لحل مشكلة تطوير قدراته وزيادة إنتاجه، حيث يوجد انفصام بين الكليات ووحدات ومراكز الإنتاج، على الرغم من توافر الثروة البشرية العلمية من اعضاء هيئة التدريس بالكليات المختلفة الذين لديهم القدرة على تطوير العمل وجودة الإنتاج، والواقع انه يوجد تباعد بين اساتذة الجامعة ومواقع الانتاج ما أثر بالتالي في زيادة المشاكل والمعوقات التي أثرت في الجودة الإنتاجية داخل المجتمع. ونظراً لأهمية البحث العلمي، فلقد حاولت بعض الجامعات في العالم المتقدم فصله عن برامج التعليم وذلك بإنشاء وحدات أو كليات مستقلة للبحوث داخل الجامعة أو خارجها يفرغ لها بعض الأساتذة، نظراً لزيادة الأعباء التدريسية على الأستاذ إلى جانب المسؤولية الإدارية والتي تعوق العملية البحثية. ومن المفترض في جامعات العالم الإسلامي أن تركز هذه البحوث على المشكلات العاجلة والملحة والتي تعوق مطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبهذا تلعب الجامعة دوراً هاماً من خلال البحث العلمي في تقديم الحلول العلمية والعملية لهذه المشكلات.

إن العلاقة بين البحث العلمي ومشاكل المجتمع من



الأمر الغائب في خطط البحوث الجامعية. فمن أهداف البحث العلمي خدمة البيئة والمجتمع. وذلك بتقوية الروابط والمشاركة في مواجهة مشكلات دراسة المجتمع، بحيث تتحقق صلة وثيقة بين العلم والقائمين عليه ومشاكل المجتمع، ويعني هذا أن البحث في الجامعة من المفترض أن يهدف أساساً إلى تطوير المجتمع والنهوض به إلى المستوى التكنولوجي والاقتصادي والصحي ومواجهة حاسمة لمشكلاته المختلفة، فلا مكان للتعليم النظري الشكلي المنعزل عن الحياة ومشكلاتها، وإن الطاقات الكامنة في البحث العلمي لو احسن استخدامها فإنها قادرة على أحداث تغيير اجتماعي واقتصادي ملحوظ نحو التقدم والرفاهية وهما هدف أي خطط للتنمية وتطوير البيئة والمجتمع.

ليس هناك شك في أن البحث العلمي يعاني حالة من الهزال بسبب فقر الإمكانيات ونقص الموارد المالية وضعف الجهود. ولعل

أخطر هذه القيود وأشدّها فتكاً بالبحث العلمي هو نقص الإمكانيات والموارد المالية. والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

١. تعاني الكليات من قصور في إمكانيات معاملها، فقد اقتصر دور وزارة التعليم العالي على القيام بمشروعات لتطوير المعامل لمرحلة البكالوريوس، ولم يشمل المشروع توافر المعامل الحديثة للدراسات العليا وإجراء البحوث العلمية بتوفير الأجهزة والإمكانيات التكنولوجية الحديثة لإجراء البحوث العملية والاختبارات التجريبية المرتبطة بمجال الانجاز البشري وتحصيل قدرات الإنسان المعرفية والسلوكية والبدنية والفسولوجية والنفسية وقضايا التنمية ومشاكل المجتمع. وهذا بلاشك يعوق الكليات من المشاركة في التطور العلمي العالمي.

٢. ضعف المخصصات والموارد المالية للبحوث العلمية في الجامعة.

٣. قصور في مستلزمات البحث العلمي من مكاتب ودوريات ومراجع حديثة. أن ضعف المخصصات المالية لتوافر الأجهزة والكتب والمراجع والدوريات الحديثة يعتبر ضمن القيود الفتاكة لتكبيل خطوات البحث العلمي وتقديمه. كما أن عدم توصيل المكتبات بشبكة الإنترنت تعتبر من المعوقات. أن العجز أو التوقف عن الاطلاع الحديث يعني الانعزالية عن التطور العلمي. فعدم توافر البنية البحثية من مستلزمات البحث العلمي (مراجع، دوريات، شبكة انترنت، أجهزة الحاسبات) تؤدي إلى تدهور مستوى البحث العلمي واتساع الفجوة بيننا وبين العالم في هذا المجال الحيوي.

لقد أصبحت البحوث العلمية بالكليات ترتبط بالجهود الذاتية للترقية أو نيل الدرجات العلمية: مما زاد الفجوة بين نتائج تطبيق البحث العلمي ومشاكل المجتمع ومراكز الإنتاج.

أن وضع خطة قومية للبحث العلمي من الأمور الحيوية والتي تقع مسؤولياتها على كل من الجامعة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي. من خلال قيام





الكليات من قصور ونقص في ايفاد اعضاء هيئة التدريس في المشاركة للمؤتمرات العلمية والاحتكاك الخارجي نظراً لضعف المخصصات المالية اللازمة لها، ووضع بعض القيود الإدارية التي تكبل خطوات الباحثين نحو الاستفادة من التقدم العلمي في الدول المتقدمة. وتمثل هذه القضية مؤشراً مهماً على ما يعانيه البحث العلمي من أزمة. حيث أن قدرة الإنتاج على البحث العلمي وموضوعية البحوث المستقبلية المرتبطة بتنمية المجتمع والاحتكاك الخارجي مع الجامعات العالمية المتقدمة علمياً هي المؤشر الصادق لمدى تقدم أي دولة من الدول داخل حلبة الصراع والمنافسة العالمية الطاحنة حيث الكفاءة والجودة والسرعة والإتقان لكل مجتمع يطمح أن يكون له وجود.

فالقوة البشرية العلمية المتفتحة هي ثروة إذا ما كانت مؤهلة بالتطور العلمي والتقني الحديث لإعداد العقول القادرة على البحث العلمي المبتكر.

ان نقص الفرص المتاحة لأعضاء هيئة التدريس المشاركة في المهمات العلمية والمؤتمرات الدولية تعتبر ضمن المعوقات الإدارية التي تعيق تطور البحث العلمي، كما أن وضع القيود لمشاركة عضو هيئة التدريس في مهمة علمية. وربط ذلك بالإعارات. على ألا يوفد عضو هيئة التدريس لمهمة علمية دون البقاء بالوطن فترة مماثلة لمدة اعارته للخارج، تعتبر ضمن القيود الإدارية التي تكبل خطوات الباحث نحو الاستزادة لما هو جديد في مجال العلم والمعرفة. من هنا فانه لا بد من التأكيد على دور الكليات الجامعية ومدى فاعليتها في قضايا البحث العلمي بالمجتمع، وذلك امر يتطلب وضع إطار للتنسيق بين الجامعات والشركات والمصانع والمؤسسات الإنتاجية بحيث يتم البحوث ذاتياً بواسطة الجهات المستفيدة من نتائج الأبحاث، مما يؤثر ذلك

الكليات المناظرة في كل جامعة بوضع خطة للبحث العلمي تحدد فيها المشاكل التي تواجه المجتمع تبعاً للتخصص الدقيق لهذه الكليات وتحتاج لتدخل الجامعة أو الكلية المتخصصة لحل هذه المشاكل من خلال خطوات البحث العلمي وبهذا يتم حدوث ترابط وثيق بين الجامعة والمجتمع. ومن جهة اخرى يعتبر عضو هيئة التدريس بالجامعة الركيزة الأولى للنهوض بالبحث العلمي والأداء الجامعي والمشاركة في التطور العلمي للمجتمع والدولة.

وبالنظر إلى مستوى دخل عضو هيئة التدريس بالجامعة نجد انه لا يتناسب مع مكانته العلمية في المجتمع حيث يضطر لتحسين دخله مما يؤثر ذلك على إنتاجية أبحاثه العلمية والسعي نحو تقديم ابحاث للترقي لا يرتبط معظمها بمشاكل المجتمع واحتياجات البيئة للتنمية. ولا شك أن قصور دخل عضو هيئة التدريس يؤدي إلى عدم تفرغه لجامعته وهذا يؤثر سلبياً على العملية التعليمية والبحث العلمي. حيث يسعى عضو هيئة التدريس إلى المزيد من الانتدابات لأكثر من كلية أو معهد لتحسين دخله المادي، مما أثر ذلك في حدوث قصور في ادائه الجامعي وعدم قدرته على التفرغ التام لكليته أو قسمه العلمي والاستفادة منه لإجراء البحوث العلمية المتقدمة لحل مشاكل المجتمع.

كما يتعرض العديد من الكفاءات العلمية من ضغوط للهجرة أو السفر للخارج لتحسين اوضاعهم المادية والعلمية والاجتماعية. حيث تحتل هذه القضية مؤثراً هاماً وخطيراً على ما يعانيه البحث العلمي من أزمة، خاصة في ظل انخفاض المستوى المادي للباحث العلمي مقارنة بأخرين. وأود أن أؤكد انه لا مستقبل للدول والمجتمع دون الاستزادة من اجراء البحوث العلمية الجديدة بالتقدير ودون توافر مستلزمات العلم والتكنولوجيا والتعرف على كل ما هو حديث في مجال التطور العلمي. حيث تعاني



على حل مشاكل المجتمع في كافة النواحي التخصصية وبالتالي يعود بزيادة تمويل البحث العلمي ودخل الباحثين دون إرهاق لميزانية الدولة.

ولابد من تشجيع اتجاه الكليات لأن تحصل على مشاريع بحثية مع المؤسسات الإنتاجية لربط البحث العلمي بقضايا مشاكل المجتمع والإنتاج، إضافة إلى أهمية حصر المشاكل التي تواجه التنمية والمجتمع من خلال الكليات لوضع خطة بحثية لكل تخصص علمي دقيق لحل مشاكل المجتمع وكذلك ربط التعاون بين الكليات الجامعية والقطاعات الإنتاجية والخدمية من خلال التمويل المالي لنشاطات البحوث العلمية بغرض تطوير هذه المراكز الإنتاجية. ويجب حث الجامعات على العمل ذاتياً للحصول على بعض الموارد المالية التي تخفف من تحمل الدولة لهذه الاعباء خاصة ما يتعلق منها بتكاليف البحث العلمي وأن تشجع اتجاه الكليات لأن تحصل على مشاريع بحثية مع المؤسسات الإنتاجية للعمل على ربط البحث العلمي بقضايا المجتمع. وذلك من خلال إبراز الدور الهام الذي يقوم به وكيل الكلية لشئون البيئة وخدمة المجتمع. وينبغي لذلك إلزام الوحدات الإنتاجية بتكليف مراكز البحوث في الكليات الجامعية المتخصصة بدراسة مشاكلها العملية.

كما ان من الأهمية التركيز على الإمكانيات والموارد المالية للبحث العلمي وذلك بالسعي نحو دعم ميزانية البحوث العلمية في الجامعة من خلال الاقتراح بتخصيص نسبة ١٪ من صافي ارباح المراكز الإنتاجية لدعم الموارد المالية للبحث العلمي بالكليات وذلك من خلال التنسيق بين مجموعة الشركات لتدعيم كلية أو اثنتين من كليات الجامعة التي في نطاق محيطها الجغرافي لدعم البحوث العلمية لهذه الكليات. وحث رجال الاعمال على تقديم المنح لطلاب الدراسات العليا المتميزين في انتقاء ابحاثهم المرتبطة بحل مشاكل المجتمع وزيادة الإنتاج. وينبغي في هذا الصدد دعم الروابط بين الجامعات وبرامج الأمم المتحدة الموجهة للتنمية والتي تهتم بالبحث العلمي من أجل تحقيق التنمية للدول النامية، حيث انشئ صندوق الأمم المتحدة للبحث العلمي والتكنولوجيا من اجل التنمية والذي يقدم الدعم المالي لتدعيم قدرات البحث العلمي للدول النامية وتقوية التعاون الفني بين الدول. والتعاون مع البرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة مع التنظيمات الحكومية داخل الدول من أجل تدعيم أنشطة الدول في مجالات البحث العلمي. وكذلك دعم المكتبات بتزويدها بالدوريات العلمية وشبكة الإنترنت والذي

يعتبر العمود الفقري للبحث العلمي. وأن من الأهمية بمكان اجراء الدراسات العليا والبحث العلمي في إطار خطة واضحة الأهداف تأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي تعترض التنمية. وعدم السماح بتسجيل أي رسالة علمية ما لم تكن مرتبطة بمشكلة من مشكلات المجتمع وتنمية البيئة. وينبغي تحديد نسبة ٥٪ من ابحاث الترقية لمواجهة المشاكل المعاصرة الملحة داخل المجتمع والتي تؤثر على زيادة الإنتاج وجودته. وينبغي كذلك السعي نحو تعديل لوائح الكليات لتناسب مع حاجة المجتمع ومتطلباته ولا بأس أن تختلف اللوائح بين الكليات المتناظرة لضمان التنافس بين هذه الكليات لتقديم خريجين وباحثين ذوي مواصفات علمية وقدرات ابتكارية متباينة ومن ثم فإن البحث العلمي في الجامعة يجب أن يكون جزءاً من خطة عامة تشمل المجتمع بأسره.

* جامعة الإسكندرية